

البحثُ النحويُّ من المثالِ إلى النَّصِّ
المبرِّدُ أنموذجاً

Grammatical Research from the Example to
the Text

Al-Mubarred as an Example

أ.م.د. عليّ جاسب الخزاعيّ
جامعة البصرة/ كُليّة التربية للعلوم الإنسانيّة/ قسم علوم القرآن
والتربية الإسلاميّة

By

Dr. Ali Chassib Al-Khuza'y, Assistant Professor

Department of Qur'anic Sciences and Islamic

Education,

College of Education for Human Sciences, University of

Basra

ملخصُ البحث

يسعى البحث إلى دراسة القاعدة النحويّة في حقلين مختلفين الحقل الأوّل الذي يُعنى بتأسيس القاعدة النحويّة وبنائها المعرفي، والثاني يُعنى بتطبيقها على النصوص العربيّة، سواء شعراً كانت أم نثراً، لمعرفة مقدار التغيّرات التي تطرأ على القاعدة عندما تطبّق على النّصّ الحيّ الذي أنتجه صاحبه بلسانه ولغته الأصليّة، وليس على مثال يصنعه النحويّ بنفسه بما يلائمها ويتناسب معها. وقد وجد البحث أنّ هناك بعض التغيّرات يجريها النحويّ على قاعدته التي استنبطها حينما يرى أنّ بعض النصوص الفصيحة لا تتوافق معها توافقاً تامّاً، على نحو ما نجده في إعراب جمع المذكر السالم، فهو يعرب، وعلامة إعرابه الحروف، لكنّ المبرّد حينما واجه نصّاً للفرزدق مغايراً لذلك، قال بجواز إعرابه بالحركات . وقد اتخذ البحث من المبرّد أنموذجاً للدراسة؛ لأنّه كتب في الحقلين التنظيريّ والتطبيقيّ الأوّل يمثله كتابه المقتضب، والثاني يتجلّى في كتابه (الكامل). وقد وقع الاختيار على القواعد النحويّة التي ذكرها المبرّد في كتابه (الكامل) بشكلٍ يختلف بدرجة وأخرى عن ما أسّسه في كتابه (المقتضب). والغاية من ذلك بيان قوّة النّصّ العربيّ الفصيح، وكيف أنّ النحويّ في بعض الأحيان لا يمكنه تأويله وتفسيره بما يتناسب مع القاعدة، بل إنّ النّصّ يفرض على النحويّ أن يُراجع

القاعدة، فيغيّر بها بما يتناسب مع النصّ. وقد عرض البحث نماذج متعدّدة من القواعد النحويّة التي تغيّر فيها رأي المبرّد في كتابه (الكامل) ذي الصبغة الأدبيّة عن ما كان عليه رأيه في كتابه (المقتضب).

Abstract

The present paper seeks to study the grammatical rule in two different fields. The first one is concerned with the formation of the grammatical rule and its epistemic constructions. The second one aims at studying Arabic texts including poetry and prose. It has been found that there are some changes made by the grammarian on his specific rules when he feels that some Arabic standard texts do not agree with them completely.

The study has taken Al-Mubarrad as a sample as he has written in both the theoretical and practical fields as expressed in his two books entitled Al-Mughtadhab and Al-Kamel. The grammatical rules mentioned by Al-Mubarrad in his two books differ in one way or another. The main aim is to show the solid ground of the Arabic standard text and how it sometimes forces the grammarian to review his rule making some modifications compatible with the text.

المقدمة

تقوم هذه الدراسة على موازنة البحث النحوي عند القدامى في حقلين معرفيين مختلفين في وسائلهما، وإجراءاتهما المنهجية، وغاياتهما المعرفية، أولهما حقل التنظير والتأسيس النحوي، المتمثل في كتب النحاة التي ألفوها لبناء قواعد اللسان العربي، وتقرير أحكامه، ووضع ضوابطه. والحقل الثاني: يتمثل في المؤلفات التي تحتوي الجانب التطبيقي للقواعد المقررة، وهو ما يمكن وصفه بميدان اختبار فاعلية القواعد، والأحكام النحوية المؤسسة لمعرفة صحيحها من سقيمها، وكشف ما لا يتناسب منها مع أعراف اللغة، وتقاليدها. وبتعبير آخر تسعى هذه الدراسة لموازنة عمل النحوي الذي يسعى إلى تأسيس قاعدة نحوية بعمله حينما يوظف القاعدة نفسها في فهم النص.

وقد بدا لنا واضحاً أنّ النحوي حينما يؤسس حكماً نحويّاً بمعىة أمثله التي يصطنعها نفسه لبيان ذلك الحكم وتوضيح لوازمه، يختلف عنه إذا كان مطبّقاً للقاعدة على النصّ الذي أنتجه ابن اللغة ورببها، على وفق ما يقتضيه لسان آبائه وأجداده.

فالنصّ غير المثال المصطنع؛ لأنّه وليد اللغة الأمّ، وابن سياقه، وثمره الموقف الذي عاشه منتجه، وورث لنصوص آخر، وجزء من كلّ يُحكم بضوابطه، ويسير على وفق مسالكه، وهذا ما جعل النصّ عصياً على النحوي عند تطبيق

القاعدة، فإذا كان يتصرّف بالمثال تقديماً وتأخيراً، وحذفاً وذكرأً، باستبدال الأفعال والأسماء، أو تغيير زمان الفعل، أو مكانه، فالنصّ قد وقف بالضدّ من ذلك، ورفض تسلّط النّحاة وتعسفهم، وأبى عليهم أن يُخضعوه لقواعدهم إخضاعاً كلياً، وأن يُنزلوه عند رغبتهم في مسaire مفرّراتهم وأحكامهم، حتّى لو وصفوه بالشّدوذ والنّدرة، بل إنّه أجبر النّحويّين في موضوعات شتّى على إعادة النظر في القاعدة نفسها تعديلاً، أو تغييراً.

وهذا ما تجلّى لنا من خلال هذه الدّراسة، فالنّحويّ الذي استعان بالمثال في تأسيس القواعد النّحويّة لم يكن نفسه حينها أراد فهم النصّ من خلال قاعدته؛ إذ وجدنا بموازنة البحث النّحويّ بنظيره التّأسيسيّ قد بدت له معالم مختلفة، ومظاهر مغايرة تشكّل خصائص وسمات نمط مختلف عن النمط الأوّل؛ إنّه تؤسّس لمفهوم آخر جديد يمكن أن نصلّح عليه (نحو النصّ) في قبال نحو المثال المعهود في مؤلّفات النّحويّين التّنظيريّة. وقد اخترنا المبرّد إنموذجاً؛ لأنّه أوّل النّحويّين الذين ألفوا في الميدانين: النظريّ، والتطبيقيّ؛ ونعني بذلك كتابيه (المقتضب، والكمال)، فالأوّل كتاب نحويّ يُعنى بتأسيس القواعد والأحكام النّحويّة، والثاني مؤلّف أدبيّ يعدّ أحد أركان التّراث الأدبيّ، عمد فيه المبرّد إلى تحليل نصوص شعريّة ونثريّة تحليلاً نحويّاً، فكان بمنزلة الاختبار الواقعيّ للقواعد النّحويّة في كتابه المقتضب، وذلك من خلال الأمثلة التي سنعرضها في أثناء البحث، التي تتمثّل في نصوص من الكتابين يشتركان في حكم نحويّ واحد، أي: إنّنا نوازن بين نصّ من (المقتضب)، وآخر من (الكمال)، يربط بينهما موضوع نحويّ واحد؛ لاكتشاف ما يميّز بعضهما عن بعض، ولمعرفة الخصائص والسمات التي ينفرد بها أحدهما عن الآخر.

تمهيد

نمهّد بمثالٍ توضيحيٍّ لكي تتضح فكرة البحث وأطروحاته، نقارن فيه بين مثال نحوي مصنوع، وبين نصٍّ حيٍّ يتجسّد في إحدى الآيات الكريمة. والمثال هو قول المبرّد: «قام عبد الله ضاحكاً يوم الجمعة عندك قياماً حسناً»^(١). وقد ضرب أبو العباس المبرّد هذا المثال لتوضيح أنّ طبيعة الفعل سواء كان متعلّياً أم لازماً يتعلّى إلى اسم زمان واسم مكان، ومصدر وحال. أمّا الآية الكريمة، فهي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾^(٢).

ونلاحظ أنّ النصين يشتركان في ذكر حال (عبد الله) عند قيامه. فأما المثال، فهو غير مرتبط بحادثة معيّنة، وليس له سياق خارجيٍّ، ولم يُولد في ظروف وأحداث يرتبط معها، ويحتاج إليها في تفسيره وبيان معناه، بل إنّ اسم (عبدالله) ليس له مسمّى خارجيٍّ، فهو اسم لشخصيّة وهميّة افترض المبرّد أنّه قام ضاحكاً يوم الجمعة عند المخاطب قياماً حسناً، ولو طلبت منه استبدال الاسم لكان ممكناً ومتيسراً، ولا مانع من ذلك، ويمكن أن تُستبدل جميع ألفاظ النصّ من دون أن يفقد النصّ طاقته التعبيريّة التي يريدّها المبرّد، بل يمكن حذف جزء من النصّ والتمثيل به في باب نحويٍّ آخر.

أمّا نصّ الآية الكريمة، فهو مرتبط بحدثه وظرفه الزمانيّ والمكانيّ، والقصة

الخارجية التي يحكيها، ولا يمكن تفسير النص وتوجيهه من دون الرجوع للواقعة التي يحكيها؛ لأن ذلك يجعل فهمه ناقصاً، بل غير ممكن. وإن عبد الله في الآية هو شخص محدد ومعين في الواقع الخارجي، وهو النبي الأكرم ﷺ، ولو أردنا استبدال لفظ من ألفاظ النص لما كان ممكناً؛ لأن كل لفظ منه مرتبط بالواقع الخارجي ارتباطاً وثيقاً ودالاً عليه؛ لذلك لا يستطيع النحوي استبدال الفعل (قام) حتى بأقرب مرادفاته المعبرة عن النهوض والوقوف؛ لأن المنتج حينما استعمل الفعل (قام) دون غيره كان قاصداً بذلك لفظ القيام؛ لأنه يراه أدق في التعبير عن المعنى الذي يُريده دون سواه. ولا يمكن استبدال (عبد الله) حتى بأقرب الأوصاف الأخرى للنبي ﷺ من نحو: الرسول، والنبي، والخاتم. قال الزمخشري: «فإن قلت: هلا قيل: رسول الله أو النبي؟ قلت: لأن تقديره: وأوحى إليّ أنه لما قام عبد الله، فلما كان واقعاً في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نفسه: جيء به على ما يقتضيه التواضع والتذلل، أو لأن المعنى أن عبادة عبد الله لله ليست بأمرٍ مستبعد عن العقل ولا مستنكر، حتى يكونوا عليه لبدأ»^(٣).

والفرق واضح بين النصين على الرغم من أنّهما يتحدثان عن حال عبد الله عند قيامه، فنص المثال هو من صنع النحوي نفسه يرتبه كيف يُريد، ويستبدل ألفاظه بألفاظٍ أُخرى، فهو نصٌّ خاضع لسيطرة النحوي وسلطته وأحكامه، ولا يمكن أن يؤثر فيه، ولا في قاعدته النحوية؛ لأنه خلقه من أجلها.

أمّا النصّ الكريم وسواه من النصوص اللغوية الأخرى، فيمكن أن يطبق النحويُّ عليه القاعدة النحوية المذكورة في الحديث، لكن لا يملك سلطة على

النص، ولا يستطيع أن يتحكّم فيه، أو يعيّر من ألفاظه بأن يقدم أو يؤخر فيها ليوافق قاعدته. ومن ثمّ يتعامل النحويّ معه بحذر شديد؛ لأنّه ملك غيره أولاً ومرتبط بواقع خارجيّ يحكمه، ويحكم ألفاظه وتكوينه وصياغته ومعناه، بل قد يؤثّر النصّ في النحويّ لتغيير بعض مقتضيات قاعدته وحكمه النحويّ؛ لأنّ ذلك النصّ نصّ حيّ، فهو يمتلك قوّة التأثير التي قد يخضع لها النحويّ.

علامة إعراب جمع المذكر السالم

اختلف موقف المبرّد، ورأيه في علامة إعراب جمع المذكر السالم في (الكامل) عما ذكره في كتابه (المقتضب)؛ إذ يرى أنّ علامة إعراب هذا الجمع هي الحروف، قال: «فإن جمعت الإسم على حدّ الثننية ألحقته في الرّفْع واواً ونوناً، أمّا الواو، فعلمة الرّفْع، وأمّا النون، فبدلٌ من الحركّة والتنوين اللذين كانا في الواحد، ويكون فيه في الجرّ والنصب ياءٌ مكان الواو، ويستوي الجرّ والنصب في هذا الجمع»^(٤). وكرّر هذا الاختيار في موضع آخر قال فيه: «والوجه المختار ما بدأت به»^(٥)، ويعني بذلك ما بدأ به الباب الذي افتتحه بقوله: «هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالالف والتاء، فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر؛ لأنك فيه تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في الثننية»^(٦). وما يؤكّد أنّه أخذ بهذا الرأي قوله أيضاً: «ونون الجمع الذي على حدّ الثننية أبداً مفتوحة»^(٧). غير أنّه في الكامل لم يكن يرى انحصار علامة إعراب جمع المذكر السالم بالحروف فقط، بل أجاز أيضاً أن تكون الحركات أيضاً علامة إعرابية له حينما عرض بيتين للفرزدق يقول^(٨) فيها:

إِنِّي لَبَاكِ عَلَى ابْنِي يَوْسُفَ جَزَعًا وَمِثْلُ فَقْدِهِمَا لِلدِّينِ يُبْكِينِي
مَا سَدَّ حَيٌّ وَلَا مَيِّتٌ مَسَدَهُمَا إِلَّا الْخَلَائِفَ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

فعلتُ المرّد على خفض نون النسب بقوله: «أما قوله: «إلا الخلائف من بعد النبيين»، فحَفِضَ هذه النون، وهي نون الجمع، وإنّما فعل ذلك؛ لأنّه جعل الإعراب فيها لا فيما قبلها، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع، نحو: أفلس، ومساجد، وكلاب، فإنّ إعراب هذا كإعراب الواحد، وإنّما جاز ذلك؛ لأنّ الجمع يكون على أبنية شتى، وإنّما يلحق منه بمنهاج التثنية ما لاختلاف معانيه، ما كان على حد التثنية لا يكسر الواحد عن بنائه، وإلا فلا، فإنّ الجمع كالواحد، لاختلاف معانيه، كما تختلف معاني الواحد، والتثنية ليست كذلك؛ لأنّه ضربٌ واحدٌ، ولا يكون اثنان أكثر من اثنين عدداً، كما يكون الجمع أكثر من الجمع، فمما جاء على هذا المذهب قولهم: هذه سنينٌ، فاعلم، وهذه عشرينٌ فاعلم»^(٩). ولا يقتصر الأمر على جواز أبي العباس، بل إنّه راح يعلّل حكم الجواز بأنّ جمع المذكّر السالم نوع من أنواع الجمع التي تكون علامة إعرابها الحركات، ومن ثمّ فالأولى أن تكون علامة إعرابه الحركات أيضاً. وهذا المعنى يُشعرُ القارئ أنّه على قناعةٍ كاملةٍ بحكم جواز إعراب جمع المذكّر السالم بالعلامتين؛ لأنّه بيّن سبب استواء الإعراب بالعلامتين (الحركات والحروف).

ولم يكتفِ أبو العباس بتسوية الحكم، بل ذكر مجموعة أبيات يستدلُّ بها على صحّة حكمه الجديد المغاير لما ذكره في المقتضب.

وهذا يعني أنّ المرّد في كتابه (الكامل)، الذي خصّصه لقراءة النصوص الأدبية استحدث موقفاً جديداً ورأياً مغايراً لما أثبتّه في (المقتضب). ونرى أنّ

سبب ذلك هو تعامله مع النصّ الأدبيّ الذي لا يُمكن إخضاعه لقاعدته التي أسّسها في البحث النظريّ على وفق مباني الاجتهاد النحويّ، فالنصّ له قيمومته، وسلطته على اللّغة ما يجعل النحويّ يُعيد النظر في حكمه المستنبط، ويعدّل في رأيه ليتناسب مع مكانة النصّ، ولاسيّما أنّه لأحد أعلام الشعر العربيّ.

بناء (حين)

نجد في (الكامل) أنّ المبرّد توسّع في بيان حكم (حين) وأحوالها. وكان كلامه تطبيقاً أكثر منه تنظيراً؛ لأنّه المنهج الذي اتّخذه في هذا الكتاب؛ إذ اعتاد أن ينطلق من نصّ قرآنيّ أو شعريّ، أو حكمة، أو مثل، أو قول مشهور. وقد ذكر مسألة (حين) حينما استشهد ببيتين لأحد شعراء همدان، هما:

يَمْرُونَ بِالذَّهْنِ خِيفًا عِيَابُهُمْ وَيُخْرِجَنَ مِنْ دَارَيْنَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينٍ أَلْهَى النَّاسَ جُلَّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ^(١١)

ولا يخفى أنّ البيت الأخير هو أحد الشواهد النحويّة المعروفة. وقال معلقاً: «وقوله: (على حين ألهى الناس) إنّ شئتَ خفّضتَ (حين)، وإنّ شئتَ نصبتَ، أمّا الخفض، فلاّنه مخفوض، وهو اسم منصرف، وأمّا الفتح، فلاّضافتك إياه إلى شيءٍ معرب، فبنيته على الفتح؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه اسم واحد، فبنيته من أجل ذلك، ولو كان الذي أضفته إليه معرباً لم يكن إلاّ مخفوضاً، وما كان سوى ذلك فهو لحن، تقول: (جئتك على حين زيد، وجئتك في حين إمرة عبد الملك)، وكذا قول النابغة على حين عاتبت المشيب على الصبا... وقلت: المأ أصحّ والشيب وازع^(١١)!.

إن شئت فتحت، وإن شئت خفضت؛ لأنه مضاف إلى فعل غير متمكّن. وكذلك قولهم: «يومئذٍ»، تقول: عجبْتُ من يوم عبد الله، لا يكون غيره، فإذا أضفته إلى (إذ)، فإن شئت فتحت على ما ذكرت لك في (حين)، وإن شئت خفضت، لما كان يستحقّه اليوم من التمكن قبل الإضافة. تقرأ إن شئت ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمئِذٍ﴾^(١٢)، وإن شئت: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمئِذٍ﴾ على ما وصفتُ لك، ومن خفض بالإضافة قال: سير يزيد يومئذٍ، فأعربته في موضع الرفع، كما فعلت به في الخفض، ومن قال: ﴿وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمئِذٍ﴾^(١٣)، فبناه قال: سير يزيد يومئذٍ، يكون على حالة واحدة؛ لأنه مبني، كما تقول: دفع إلى زيد خمسة عشر درهماً، وكما قال ﷺ: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾^(١٤). لكننا نجد أن حكمها الذي ذكره في المقتضب، والذي بدأه بالتمثيل له ولم يستعن بنص، قد بدأه عاماً مجملاً لجميع ظروف الزمان نحو قوله: «هَذَا بَابُ إِضَافَةِ الْأَزْمَنَةِ إِلَى الْجُمْلِ: اعْلَمْ أَنَّهُ مَا كَانَ مِنَ الْأَزْمَنَةِ فِي مَعْنَى إِذْ فَإِنَّهُ يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَإِلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي إِذْ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: جِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ، وَجِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ فِي الدَّارِ، فَعَلَى هَذَا تَقُولُ جِئْتُكَ يَوْمَ زَيْدٍ فِي الدَّارِ، وَجِئْتُكَ حِينَ قَامَ زَيْدٌ»^(١٥).

فكان (المقتضب) مقتضياً في حديثه عن (حين)، وبذلك اختلف عما جاء في (الكامل)، الذي فصل في حكم (حين) تفصيلاً جيّداً؛ إذ إنه أشار إلى أن ظرف الزمان إذا أُضيف إلى اسم معرب، فحكمه الخفض، أي: يكون معرباً. أمّا إذا لم يضاف إلى اسم معرب كان للمتكلم الاختيار بين الإعراب، والبناء.

ومن الفروق الأخرى بين البيانيين، أن الحكم الذي ذكره في (المقتضب) كان مبنيّاً على الجزم والقطع ببناء الأزمنة عند إضافتها إلى الجمل، إلا أنه في (الكامل)

بنى على الاختيار وجواز البناء والإعراب؛ إذ قال: «إِنَّ شَتَّ فُتِحَتْ، وَإِنْ شَتَّ خَفَضَتْ؛ لِأَنَّهُ مِضَافٌ إِلَى فِعْلِ غَيْرِ مُتِمِّكِنٍ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «يَوْمِيذٌ»، تَقُولُ: عَجِبْتُ مِنْ يَوْمِ عَبْدِ اللَّهِ، لَا يَكُونُ غَيْرَهُ، فَإِذَا أَضْفَعْتَهُ إِلَى (إِذْ)، فَإِنْ شَتَّ فُتِحَتْ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ فِي (حِينَ)، وَإِنْ شَتَّ خَفَضَتْ، لَمَّا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ الْيَوْمُ مِنَ التَّمَكِّنِ قَبْلَ الْإِضَافَةِ»^(١٦). ثُمَّ يَتَحَدَّثُ عَنِ تَطْبِيقِ الْجَوَازِ فِي الْحُكْمِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ إِذْ قَالَ: «تَقْرَأُ إِنْ شَتَّ ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾، وَإِنْ شَتَّ: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ، وَمَنْ خَفَضَ بِالْإِضَافَةِ، قَالَ: سِيرَ بَزِيدٌ يَوْمِيذًا، فَأَعْرَبْتَهُ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ، كَمَا فَعَلْتَ بِهِ فِي الْخَفْضِ، وَمَنْ قَالَ: ﴿وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمِيذٍ﴾، فَبَنَاهُ قَالَ: سِيرَ بَزِيدٌ يَوْمِيذًا، يَكُونُ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، كَمَا تَقُولُ: دُفِعَ إِلَى زَيْدٍ خَمْسَةَ عَشَرَ دَرَاهِمًا، وَكَمَا قَالَ ﷺ: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾»^(١٧). وَالْفَتْحُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قِرَاءَةٌ نَافِعَةٌ وَالْكَسَائِيُّ^(١٨)، بَلْ إِنْ بَيَّنَّاهُ، وَتَوْضِيحُهُ، وَاسْتِشْهَادُهُ فِي (الْكَامِلِ) كَانَ أَكْثَرَ مِنْ سَبِيوِيهِ فِي كِتَابِهِ حِينَ تَحَدَّثُ عَنِ بِنَاءِ لَفْظِ (الْحَازِبِازِ)؛ إِذْ قَالَ: «جَعَلُوا لَفْظَهُ كَلْفِظَ نِظَائِرِهِ فِي الْبِنَاءِ، وَجَعَلُوا آخِرَهُ كَسْرًا كَجِيرٍ وَغَاقٍ؛ لِأَنَّ نِظَائِرَهُ فِي الْكَلَامِ الَّتِي لَمْ تَقْعِ عِلَامَاتُهَا جَاءَتْ مُتَحَرِّكَةً بِغَيْرِ جَرٍّ وَلَا نَصْبٍ وَلَا رَفْعٍ، فَأَلْحَقُوهُ بِهَا بِنَاؤُهُ كِبْنَائِهِ، كَمَا جَعَلُوا حَيْثُ فِي بَعْضِ اللَّغَاتِ كَأَيْنَ، وَكَذَلِكَ حَيْثُ فِي بَعْضِ اللَّغَاتِ، لِأَنَّهُ مِضَافٌ إِلَى غَيْرِ مُتِمِّكِنٍ، وَلَيْسَ كَأَيْنَ فِي كُلِّ شَيْءٍ. كَمَا جَعَلُوا الْآنَ كَأَيْنَ وَلَيْسَ مِثْلَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ»^(١٩).

وَمِنَ الْأَشْيَاءِ الْأُخْرَى الَّتِي أَضَافَهَا الْمَبْرَدُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ (الْكَامِلِ) أَنَّهُ جَعَلَ قَوْلَ الشَّاعِرِ: «عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ» شَاهِدًا نَحْوِيًّا آخَرَ عَلَى مَسْأَلَةِ حُكْمِ (حِينَ)، وَلَمْ يَكْتَفِ بِبَيْتِ النَّابِغَةِ الَّذِي ذَكَرَهُ سَبِيوِيهِ وَالنَحْوِيُّونَ بَعْدَهُ^(٢٠).

ومن ثمّ يكون قد أضاف إلى باب بناء الأزمنة شاهداً جديداً، وقد تبعه بعض النحويين^(٢١) على ذلك.

تقديم المعطوف عليه

ذكر المبرّد في باب العطف في (المقتضب) أنّ الاسمين المعطوفين بالواو لا دليل على أوليّة أحدهما على الآخر؛ إذ قال: «وَلَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَيِّهَا كَانَ أَوْلَا نَحْوُ قَوْلِكَ جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو، ومررتُ بِالْكُوفَةِ والبصرة، فجائز أن تكون البصرة أَوْلَا كَمَا قَالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾، والسُّجُود بعد الرُّكُوع». وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون المعطوف مقدماً على المعطوف عليه بنية التأخير، وهو ما أشار إليه في (الكامل)، وتحدّث بشيءٍ من التفصيل عن هذا المسألة، فرأى أنّه من عادة العرب أن تقدّم المعطوف على المعطوف عليه، وهو محصور بحرف العطف الواو؛ إذ قال: «فالعرب تفعل هذا، وهو في الواو جائز، أن تبدأ بالشيء والمقدّم غيره»^(٢٢). وليس هذا فحسب، بل إنّه أضاف إلى الشاهد الذي ذكره في المقتضب، وهو قوله تعالى: ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾^(٢٣)، شواهد أخر هي:

قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾^(٢٤)، وقوله تعالى:

﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾، وقول حسان بن ثابت:

بهايلٍ منهم جعفرٌ وابنُ أمّه عليٌّ ومنهم أحمدُ المتخيّر^(٢٥)

وقال معلقاً على بيت حسان: «وأما قول حسان: منهم جعفر وابن أمّه عليّ

ومنهم أحمد المتخيّر، فإنّ، العرب إذا كان العطف بالواو قدّمت وأخرت»^(٢٦).

العطف على الضمير المرفوع

تباين موقف المبرّد في حكم العطف على الضمير المرفوع من دون تأكيده، وهذا التباين كان في وجوه معيّنة:

١- الاختلاف في منطق التعامل مع الحكم، وأسلوب إصداره، ففي (المقتضب) بنى المبرّد الحكم على القبح والذمّ مع الإشارة إلى جواز الحكم، وإمكانه؛ إذ قال: «تقول: رويدك أنت وعبد الله زيدا، وَعَلَيْكَ أَنْتَ وَعَبْدَ اللَّهِ أَخَاكَ، فَإِنْ حَذَفْتَ التَّوَكِيدَ قَبِيحٌ، وَإِعْرَابُهُ الرَّفْعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: قُمْ وَعَبْدَ اللَّهِ كَانَ جَائِزاً عَلَى قَبِيحٍ، حَتَّى تَقُولَ: قُمْ أَنْتَ وَعَبْدَ اللَّهِ، وَ ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبِّكَ فَقَاتِلَا﴾^(٢٧)، وَ ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٢٨)، فَإِنْ طَالَ الْكَلَامُ حَسَنَ حَذْفِ التَّوَكِيدِ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(٢٩)... فَإِنْ لَمْ تُؤَكِّدْ جَازَ عَلَى قَبِيحٍ، وَهُوَ قَوْلُكَ: قُمْ أَنْتَ نَفْسِكَ، فَإِنْ قُلْتَ: قُمْ نَفْسِكَ جَازَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: رويدك أنت نفسك زيدا، وَعَلَيْكَ أَنْتَ نَفْسِكَ زيدا، ودونك أنت نفسك زيدا، والحذف جائز قبيح إذا قلت: رويدك نفسك زيدا»^(٣٠)، وقال في موضع آخر: «وَإِنْ أَكَّدْتَ رَفَعْتَ إِنْ شِئْتَ، فَقُلْتَ: إِيَّاكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ؛ لِأَنَّ مَعَ (إِيَّاكَ) ضَمِيرًا، وَهُوَ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي الْفِعْلِ الَّذِي نَصَبَهَا أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى (إِيَّاكَ) إِنَّهَا هُوَ: احذر، وَاتَّقِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِيَّاكَ أَنْتَ وَزَيْدًا، فَجَعَلْتَ (أَنْتَ) تَوْكِيدًا لِذَلِكَ الْمُضْمَرِ، فَإِنْ قُلْتَ: إِيَّاكَ وَزَيْدًا، فَهُوَ قَبِيحٌ، وَهُوَ عَلَى قَبِيحِهِ جَائِزٌ كَجَوَازِهِ فِي قُمْ وَزَيْدًا»^(٣١). ومن ثم نجد أن المبرّد يضع هذا الوجه، أو الحكم -بعد وصفه بالقبح- على وفق منطق النحاة في أدنى

مستويات اللّغة ودرجات الفصاحة وأصول الكلام العربي، وهو ما يفهم من وصفه بالقبح.

أمّا أسلوب عرض الحكم في (الكامل)، فقد اختلف في بعض جوانبه ما يدلُّ على أن قيمته العلميّة اختلفت عمّا كانت موجودة في (المقتضب) تقريراً وبياناً. وهو ما نلاحظه في تعليق أبي العباس على بيت ضابئي بن الحارث البرجمي ضمن مقطوعته الشعريّة التي ذكرها، والبيت هو:

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّاراً بِهَا لَغْرِيْبٌ^(٣٢)

قال معلّقاً: «أراد: فَإِنِّي لَغْرِيْبٌ بِهَا وَقِيَّارٌ، ولو رفع لكان جيّداً، تقول: إنَّ زيداً منطلقٌ وعمراً وعمرو، فَمَنْ قال: (عمراً) فَإِنَّمَا رَدَّهُ على زيد، وَمَنْ قال: (عمرو)، فلهُ وجهان من الإعراب: أحدهما جيّد، والآخر جائز، فأما الجيّد، فإنَّ تحمل عمراً على الموضوع؛ لأنّك إذا قلت: إنَّ زيداً منطلق، فمعناه زيد منطلق، فرددته على الموضوع، ومثل هذا لست بقائم ولا قاعداً، والباء زائدة؛ لأنَّ المعنى لست قائماً ولا قاعداً، ويقرأ على وجهين: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٣٣)، ﴿وَرَسُولُهُ﴾ والوجه الآخر؛ لأن يكون معطوفاً على المضمر في الخبر، فإن قلت إنَّ زيداً منطلق هو وعمرو حُسن العطف؛ لأنَّ المضمر المرفوع إنَّما يحسن العطف عليه إذا أكّدته، كما قال الله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾^(٣٤)، و﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٣٥)، إنَّما قبح العطف عليه بغير تأكيد؛ لأنَّه لا يخلو من أن يكون مستكناً في الفعل بغير علامة، أو في الاسم الذي يجري مجرى الفعل، نحو: إنَّ زيداً ذهب، وإنَّ زيداً ذاهب، فلا علامة له، أو تكون له علامة يتغيّر لها الفعل عمّا كان نحو: ضربت، سكّنت الباء التي هي لام الفعل من أجل الضمير؛

لأنّ الفعل والفاعل لا ينفك أحدهما عن صاحبه، فهما كالشيء الواحد، ولكنّ المنصوب يجوز العطف عليه، ويحسن بلا تأكيد؛ لأنّه لا يغيّر الفعل إذ كان الفعل قد يقع ولا مفعول فيه، نحو ضربتك وزيداً^(٣٦). ثمّ بعد ذلك يعلّق على العطف بغير التأكيد الموجود في قوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾؛ إذ يقول: «فإنّما يحسن بغير توكيد؛ لأنّ (لا) صارت عوضاً»^(٣٧)، ثمّ ينتقل بعدها للحديث عن الحكم نفسه في الشعر؛ إذ يبيّن لنا أنّ الشاعر أيضاً له الاختيار في ترك التأكيد، والعطف من دونه؛ إذ قال: «والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد لاحتمال الشعر ما لا يحسن في الكلام»^(٣٨). ويستشهد بيت عمر بن أبي ربيعة:

قلتُ إذ أقبلتُ وزهرٌ تهادى كنعاجِ الملا تَعَسَّفَنَ رَمَلا^(٣٩)

وبيت جرير:

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكنْ وأبٌ له لينا^(٤٠)

وقد ذيل استشهاده بهذين البيتين، بقوله: «فهذا كثير»^(٤١). ولا شك في أنّ قوله يؤكّد أنّ سعة ظاهرة العطف على المرفوع من دون تأكيده كثير في الشعر، وهذا من دون شكّ يرفع من قيمة هذا الحكم ويسمو به عن مستوى القبح الذي وضعه فيه في (المقتضب).

وحيثما نقارن بين نصّي (المقتضب والكامل)، نلاحظ أنّنا أمام نمطين من الطرح العلميّ والبحث المنهجيّ. وأوّل ما يميّز هذين النمطين هو المرونة والسهولة في الطرح والعرض؛ إذ إنّ أسلوب المبرّد في (المقتضب) في عرض قاعدة العطف على الضمير المرفوع المستتر من دون تأكيده كان بأسلوب المؤسّس، والمشعر النحويّ الذي يحدّد للمتكلّم كيفية استعمال اللّغة، صحيحها

من سقيمها؛ إذ وجدناه يؤكّد على قبح العطف من غير تأكيد مرّات عديدة، جاعلاً صياغة الحكم مبنية على الدّم، والابتعاد عن المتداول اللّغويّ، ما يدلُّ على تغليب البعد المعياريّ القائم على تحكيم العقل في استعمال اللّغة دون السّليقة والدّوق.

والدليل على ذلك، أنّه تغافل عن الإشارة إلى أنّ العطف بغير التوكيد من الظواهر الكثيرة في الشّعْر، وهو ما ذكره في (الكامل). ثمّ إنّّه بدأ حديثه في (المقتضب) بمثالٍ صنعه؛ ليبيّن ما وصل إليه عقله، ودلّه عليه فكره، ورؤيته للنظام اللّغويّ، ولا قوّة للمثال المصنوع، ليواجه بها اجتهاد الذّهن وابتكاراته؛ لأنّه وليده وصنّعه، على العكس ممّا نجده في (الكامل)؛ إذ نقل لنا نصّ شاعر سجين يعيش حياة السّجن ووحشته وغرّبه، ومن ثمّ، فهو أمام نصّ حيّ له ظروفه وسياقه الذي ولد فيه، ومنتجه يعيش لحظة واقعيّة من المראה والغربة، فلم يتمكّن أبو العبّاس من الاعتراض على النصّ أو صاحبه. وقد اتّخذ أبو العبّاس في مقام تحليل النصّ الشّعريّ أسلوباً يعتمد على الوصف دون التسلّط على النصّ، أو التحكّم فيه؛ إذ جعل أمام المتكلّم وجهين من الإعراب: أحدهما جيّد، والآخر جائز، مثلما ذكرنا ذلك في ما تقدّم من نصّه، ثمّ ختم بالإشارة إلى أنّه ما كان جائزاً في الكلام شائع، وكثير في الشّعْر، وإنّ الشّاعر له حرّيّة الاختيار. وهذا الأسلوب في العرض والبيان يختلف عمّا نلاحظه في (المقتضب)؛ لأنّه مبنيٌّ على الجواز والإمكان والتعدّد وخصوصيّة الأنماط اللّغويّة.

الحال

واجه النحويون في تأسيس القواعد النحوية جملة من الإشكالات، بعضها يقوم على أساس وجود نصوص عربية فصيحة لا تتوافق مع القواعد التي قرّرها النحاة؛ لذلك لجأوا في بعض الأحيان إلى التأويل والتقدير بوصفه حلاً للتناقض المشار إليه، ومن ذلك إعراب القول المشهور عن العرب: (رجع عوده على بدئه) وقد وجدنا أنّ المبرّد يقدّم إعراباً جديداً يتخلّص فيه من التناقض بين النصّ والقاعدة؛ إذ قال: «ورجع عودَه على بدئه، وإن شئت رفعت، فقلت: رجع عودُه على بدئه، أمّا الرّفْع، فعلى قولك: رجع وعوده على بدئه، أي: وهذه الحالة، والنصب على وجهين: أحدهما أن يكون مفعولاً، كقولك: رد عوده على بدئه، والوجه الآخر أن يكون حالاً في قول سيبويه؛ لأنّ معناه رجع ناقضاً مجيئه، ووضع هذا في موضعه، كما تقول: كَلَّمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فِيٍّ، أي: مشافهته، وبايعته يداً بيدٍ، أي: نقداً»^(٤٢).

وإعراب (عوده على بدئه) مفعولاً للفعل (رجع) حكم مستحدث وجديد؛ إذ لم يقدّمه في (المقتضب) هذا من جانب، ومن جانب آخر يمثل حلاً لطيفاً لما بدا تعارضاً بين القاعدة التي تنصّ على أنّ الحال يجب أن يكون نكرة، وإعراب هذه الكلمات المعهودة عن العرب - وهي معرفة - حالاً. ويمكن أن يُعدّ استحداث المبرّد هذا النوع من الإعراب نوعاً من التيسير والتسهيل النحويّ.

وقد اتخذ الأنباري من إعراب المبرّد (عوده) مفعولاً استدلالاً مضاداً لنفي إمكان وقوع المعرفة حالاً، وهو ما تمسّك به الكوفيون للاستدلال على أنّ (خبر

كان) و(ثاني مفعولي ظنّ) منصوبان على الحالية^(٤٣)، وكان من جملة ما استدلوا به هذه الكلمات التي رُويت عن العرب، وعدّها النحويونَ حلالاً على تقديرٍ وتأويلٍ^(٤٤)، على الرُّغم من كونها معرفة.

الاختصاص

ذكر أبو العباس في كتابه (الكامل) مجموعة من الشواهد الأدبية في باب الاختصاص التي لم يذكرها في (المقتضب)، ولم يذكرها حتى سيبويه في كتابه، بل إنّ بعض الشواهد التي ذكرها صارت شاهداً نحويّاً وبلاغياً على الاختصاص، ومن ثمّ يكون المبرّد أول من استشهد بتلك الأبيات، وهذا بفضل تحليله النصوص التي اختارها في كتابه (الكامل).

والشواهد هي:

اولاً: قول الشاعر:

إنا بني نهشل لا ندعي لأبٍ عنه، ولا هو بالأبناء يشرينا^(٤٥)

هذا البيت أصبح شاهداً نحويّاً على مسألة الاختصاص في العربية، وقد استشهد به مجموعة من النحاة في كتبهم^(٤٦).

ثانياً:

نحن بني ضبّة أصحاب الجمل الموت أحلى عندنا من العسل^(٤٧)

واستشهد بهذا البيت مجموعة من النحاة^(٤٨)

ثالثاً: قراءة عيسى بن عمر: «وامراته حمالة الخطب»^(٤٩).

رابعاً: قول عمر بن الخطاب: « فأجمع رأينا كلنا أصحاب محمد...»^(٥٠).

ولقد كان المبرّد في (المقتضب) مقتضياً جداً في باب الاختصاص، ومختصراً؛ إذ لم يذكر تطبيقات كثيرة، ولم يفصل في أحكام الاسم المخصوص؛ إذ قال: «وَنظِيرِ إِدْخَالِهِمُ التَّسْوِيَةَ عَلَى الإِسْتِفْهَامِ لِاشْتِمَالِ التَّسْوِيَةِ عَلَيْهَا، قَوْلُكَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتَهَا الْعِصَابَةُ، فَأَجْرُوا حَرْفَ النِّدَاءِ عَلَى الْعِصَابَةِ، وَكَيْسَتْ مَدْعُوَّةٌ؛ لِأَنَّ فِيهَا الإِخْتِصَاصَ الَّذِي فِي النِّدَاءِ، وَإِنَّمَا حَقَّ النِّدَاءُ أَنْ تَعَطَّفَ بِهِ المُخَاطَبَ عَلَيْكَ، ثُمَّ تُخْبِرُهُ، أَوْ تَأْمُرُهُ، أَوْ تَسْأَلُهُ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا تَوَقَّعُهُ إِلَيْهِ، فَهُوَ مُخْتَصَّصٌ مِنْ غَيْرِهِ فِي قَوْلِكَ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلًا، فَإِذَا قُلْتَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتَهَا الْعِصَابَةُ، فَأَنْتَ لَمْ تَدْعُ الْعِصَابَةَ، وَكَانَتْكَ إِخْتِصَصْتَهَا مِنْ غَيْرِهَا؛ كَمَا تَخْتَصُّ الْمَدْعُوَّةُ، فَجَرَى عَلَيْهَا اسْمُ النِّدَاءِ، أَعْنِي (أَيَّتَهَا)، لِمَسَاوَاتِهَا إِيَّاهُ الإِخْتِصَاصَ»^(٥١). وقد اقتصر على الموازنة بين التسوية والاستفهام وبين الاختصاص والنداء فقط.

وأراد من ذلك أن يبيّن أن تداخل مفهومي التسوية والاستفهام نحو: (ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو) يناظر تداخل مفهومي الاختصاص والنداء في أن الأول يقوم على نصب اسم بفعلٍ مقدرٍ بـ (أعني) مثلما أن المنادى منصوب بفعلٍ مقدرٍ بـ (أدعو) أو (أنادي)، وأنّ النداء اختصاصاً أيضاً مثل الاختصاص نفسه؛ لأنّك في النداء بحسب تعبير المبرّد: «وَإِنَّمَا حَقَّ النِّدَاءُ أَنْ تَعَطَّفَ بِهِ المُخَاطَبَ عَلَيْكَ، ثُمَّ تُخْبِرُهُ، أَوْ تَأْمُرُهُ، أَوْ تَسْأَلُهُ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا تَوَقَّعُهُ إِلَيْهِ، فَهُوَ مُخْتَصَّصٌ مِنْ غَيْرِهِ فِي قَوْلِكَ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلًا»^(٥٢).

أما في (الكامل)، فالأمر مختلف؛ إذ إنّه تحدّث فيه بشيءٍ من التفصيل. فذكر أنّ الاسم المخصوص منصوب بفعلٍ تقديره: (أعني أو ما يشبه) حينما علّق على بيت الشاعر:

وَلَا الْحَجَّاجُ عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ تَقَلَّبُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقُورِ^(٥٣)

فقال: «ونصب عيني بنت ماء على الذم، وتأويله: إنه إذا قال: جاءني عبد الله الفاسق الخبيث، فليس يقوله إلا وقد عرفه بالفسق والخبث، فنصبه أعني وما أشبهه من الأفعال، نحو أذكر، وهذا أبلغ في الذم، أن يقيم الصفة مقام الاسم»^(٥٤).

ثم إنه نبه على الغاية من الاسم المخصوص والفائدة من ذكره، بل إن المبرّد أفاض في ذكر فوائد الاسم المخصوص في الأمثلة التي ذكرها.

الخاتمة

ما تقدّم من أمثلة توضيحية يؤكّد لنا صدق أطروحة البحث، فقد أظهرت الموازنة بين النصوص المأخوذة من كتابي المبرّد التي تشترك في بيان حكم نحويّ واحد أنّ البحث النحويّ للمبرّد في كتابه (الكامل) يختلف بسببات وخصائص، وتوجّهات كثيرة عن بحثه النحويّ في (المقتضب)، وقد يكون للنضج الفكريّ، والتطور المعرفيّ الذي اكتسبه أبو العباس المبرّد في أواخر حياته، وزمن تأليف (الكامل) الأثر الكبير في اختلاف أسلوب تأسيس القاعدة وتشريع الحكم النحويّ فيه، لكننا نذهب إلى أنّ الأثر الأكبر يعود إلى النصّ الحيّ الذي أخذ منه المبرّد محوراً أساسياً في تقديم المباحث الصرفيّة والنحويّة والبلاغيّة، ومالها من قوّة وتأثير في نفس قارئها، ولاسيما أنّها عمدت إلى اختيار نصوص متعدّدة، ومختلفة، تنتمي إلى عصور متغايرة في ثقافتها وعقائدها وأفكارها وتوجّهاتها السياسيّة. فمعظم نصوصه لها من الرّصانة اللّغويّة والفصاحة والبلاغة ما يمنحها سحراً خاصّاً يؤثّر في نفس المتلقّي. ولا يخفى أنّ كتاب (الكامل في اللّغة والأدب) قد عدّ من أركان الأدب؛ لذلك قدّمنا مفهوم النّحو النصّيّ الذي تُريد به البحث النحويّ الذي يتّخذ من النصّ الأدبيّ ميداناً لتطبيق القواعد وتحليلها، واختبار صلاحيتها المعياريّة، وبيان مقدار انتمائها للغة الأمّ، ويجري عليها تعديلاً وتغييراً يجعلها تناسب الدّائقة اللّغويّة والسّليقة العربيّة.

الهوامش

- ١- المقتضب، للمبرّد: ١٨٧/٣.
- ٢- سورة الجن: ١٩
- ٣- الكشّاف: ٦٤٠/٤.
- ٤- المقتضب: ٥/١.
- ٥- المصدر نفسه: ٦/١.
- ٦- المصدر نفسه: ٣٣١/٣.
- ٧- المصدر نفسه: ٦/١.
- ٨- الكامل: ٣٧٠/٢.
- ٩- الكامل: ٣٧٠/٢.
- ١٠- الكامل: ١٤٨/١، ويُنظر: الحماسة البصريّة: ٢٨٢/٢.
- ١١- الكامل: ١٤٤/١.
- ١٢- المعارج: ١١.
- ١٣- هود: ٦٦.
- ١٤- الكامل: ١٤٤/١.
- ١٥- المقتضب: ٣٤٧/٤؛ ويُنظر كذلك: ١٧٧/٣.
- ١٦- الكامل: ١٤٤/١.
- ١٧- المدثر: ٣٠.
- ١٨- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه: ١/٢٨٤.
- ١٩- الكتاب: ٢٩٩/٣.
- ٢٠- يُنظر: الأصول، لابن السّراج: ١/٢٧١، وشرح الكافية، للرّضي: ٣/١٨٠، وشرح التسهيل، لأبي حيّان: ٣/٢٥٥، والارتشاف، لأبي حيّان: ٤/١٨٢٦.

- ٢١- يُنظر: الإنصاف: ١/ ٢٩٣؛ وشرح ابن طولون: ١/ ٤٦٥؛ وشرح المكوديّ على الألفيّة: ص ١٦٥، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٦٦، وإرشاد السالك: ١/ ٤٩٢.
- ٢٢- الكامل: ٣/ ١٣٢.
- ٢٣- سورة آل عمران: ٤٣.
- ٢٤- سورة التغابن: ٢.
- ٢٥- الكامل: ٢/ ١٥.
- ٢٦- الكامل: ٢/ ١٢.
- ٢٧- سورة المائدة: ٢٤.
- ٢٨- سورة البقرة: ٣٥.
- ٢٩- سورة الأنعام: ١٤٨.
- ٣٠- المقتضب: ٣/ ٢١٠-٢١١.
- ٣١- المقتضب: ٣/ ٢١٢.
- ٣٢- يُنظر: الكتاب: ١/ ٧٥؛ والأصول: ١/ ٢٥٦.
- ٣٣- التوبة: ٣.
- ٣٤- المائدة: ٢٤.
- ٣٥- الأعراف: ١٩.
- ٣٦- الكامل: ١/ ٢٤٠.
- ٣٧- المصدر نفسه: ١/ ٢٤١.
- ٣٨- الموضع نفسه.
- ٣٩- الكامل: ٣/ ٣٠.
- ٤٠- الكامل: ٣/ ٣٠.
- ٤١- الموضع نفسه.
- ٤٢- الكامل: ١/ ٢١٥.
- ٤٣- الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٨٢١.
- ٤٤- يُنظر: الكتاب: ١/ ٣٩١؛ والمقتضب: ٣/ ٣٣٦.
- ٤٥- الخزانة: ٣/ ٥١٠.

- ٤٦- يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٣٦٦٥/٧؛ وشرح الحماسة، للمرزوقي:
ص ١٠٢؛ والخزانة: ٦٨/١.
٤٧- الكامل: ٩٥/١.
٤٨- شرح الحماسة، للمرزوقي: ص ٢٩١؛ والخزانة: ٥٢٢/٩؛ وشرح شذور الذهب:
ص ٢٨٥؛ وشرح الأشموني: ٨٢/٣، وجمع الهوامع: ٢٩/٢، وحاشية الصبان: ٣/٢٧٧؛
والمقاصد، للشاطبي: ٥/٤٧٣.
٤٩- إعراب القراءات السبع وعللها: ٥٤٢/٢.
٥٠- الكامل: ٣٠٦/١.
٥١- المقتضب ٢/٢٩٨ - ٢٩٩.
٥٢- الموضع نفسه.
٥٣- الكامل: ٣/٣٠.
٥٤- الكامل: ٣/٣٠.

المصادر والمراجع

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمّد، مراجعة: د. رمضان عبد التّوّاب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ٢- إرشاد السالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك، برهان الدّين، إبراهيم بن محمّد بن أبي بكر بن أيّوب بن قيّم الجوزيّة، تحقيق: محمّد بن عوض بن محمّد، السّهليّ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- ٣- الأصول في النّحو، لأبي بكر، محمّد بن سهل بن السّراج، النّحويّ، البغداديّ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، (د.ط).
- ٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، لأبي البركات، كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد، الأنباريّ النّحويّ، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط ٤، مصر، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
- ٥- حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد، المكتبة العصريّة صيدا - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ٦- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق: عبد السّلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، دار الكوخ، طهران.
- ٨- شرح ابن طولون على ألفيّة ابن مالك، ابن طولون، محمّد بن عليّ (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق: فياض الكبيسيّ، عبد الحميد جاسم محمّد، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت.
- ٩- شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، لعليّ بن محمّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدّين الأشمونيّ الشّافعيّ (ت ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- ١٠- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله، الطائي، الجياني، الأندلسي (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ١١- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، دار القلم، دمشق.
- ١٢- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، أحمد بن محمد بن الحسن، المرزوقي، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ١٣- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٥- شرح كافية ابن الحاجب، تأليف: رضي الدين الاستربادي (ت ٦٤٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، إيران، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.
- ١٦- شرح المكوذي على الألفية في علمي النحو والصرف، المكوذي، عبد الرحمن بن علي (٨٠٧هـ) تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت.
- ١٧- إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢م.
- ١٨- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠٠٩م.
- ١٩- كتاب سيبويه، لأبي بشر، عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ٢٠- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، أبو القاسم، جار الله (ت ٥٣٨هـ)، طبعة المعرفة.
- ١٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ١٩- المقتضب، لأبي العباس، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق

عضيمة، عالم الكتب، (د.ط.).

٢٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، (د.ط.).